

الملخص:

تعتبر التربية وتعلم المواطنة بمثابة مدخل من مداخل التفكير في الإعداد إلى مجتمع الحداثة، ذلك عن طريق الاستعانة بما توفره آليات التربية ومؤسساتها من وسائل مساعدة في عملية توسيع وتطوير ثم قيم الحداثة في المجتمعات العربية.

أصبح الفرد مؤشراً، الذي يقاس به مدى تقدم المجتمعات وتحقيق تنمية سياسية، لذلك تولي الدول أهمية كبيرة بإعداد الفرد، التلميذ من خلال المدرسة، حيث يعتبر هذا الأخير مواطن الغد.

ومن متطلبات الدولة وحاجات المجتمع، تحقيق توازن في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الأفراد والمجتمع السياسي وتكون علاقة تعاون وليست علاقة عدائية، فتتبنى الدولة استراتيجيات توطيد مشروع المواطنة ومجتمع المواطنين أين تفرس في التلميذ، الفرد قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية وتحضره للتعامل بطريقة سلمية مع مؤسسات الدولة.

RESUME:

L'objectif de cet étude intitulé, stratégie de l'état adopter pour transmettre les valeurs de la citoyenneté a travers les programmes scolaires.

La Citoyenneté en tant que concept moderne ; C'est un produit de la modernité qui se concrétise en une structure de l'Etat. & qui signifie une convention signée d'une façon imaginaire entre l'individu et les mécanismes de prise de décision de la société.

Ce lien qui est crée dans l'état a joué un rôle important dans le processus de l'intégration national des individus et maintenir la stabilité politique.

Et pour maintenir cette stabilité, l'état adopte une stratégie pour inculquer les valeurs de la citoyenneté dans la société à travers l'école.

إستراتيجية الدولة

في تبني قيم المواطنة من خلال

البرامج المدرسية"



أ/تيفيلت فرحات سميرة

جامعة الجزائر 3

مقدمة:

تعريف الاستراتيجية:

كلمة إستراتيجية، تشير إلى المجال العسكري، الحربي، إلى قائد الجيش الذي يقوم بإعداد وتنفيذ خطة حربية من أجل الانتصار على العدو.

أدخلت كلمة إستراتيجية⁽¹⁾ في كل المجالات، بما فيها الإدارية، السياسية، صناعة القرار، ومفهوم إستراتيجية الذي تبنّيته في دراستي هذه، الإستراتيجية، تشير إلى أنجع كيفية لانجاز ما، تطمح إليه الدولة على المدى الطويل، على أساس الاستمرارية في النشاطات لتحقيق حاجات الدولة وتلبية حاجات المواطنين في أن واحد.

وتوضع وتنفذ هذه الإستراتيجية ضمن سياسة الدولة المنتهجة، السياسة تفرض نفسها على الإستراتيجية من خلال ما يتم تحديده، من مبادئ وأهداف الواجب التقيد بها.

وعليه المفهوم الاستراتيجي الذي أتبناه في دراستي هذه، الإستراتيجية التي هي نمط من التفكير يجب بالرغم من تعقيد أن يكون بمثابة مرشد عملي لتحقيق غايات السياسة على خير وجه في مجال السياسة التعليمية. السياسة التعليمية هي فرع من السياسة العامة للدولة ومنبثقة منها، والسياسة التعليمية متكاملة مع بقية السياسات الفرعية للدولة لتحقيق التنمية.

والسياسة التعليمية شاملة لجميع المراحل التعليمية -الأطوار المدرسية -أن تكون قادرة على توجيه حاضرن النظام التعليمي والاستشراف بمستقبله. وإعداد البرامج المدرسية هي مرحلة لتنفيذ السياسة التعليمية والتي من خلالها تمرر المنظومة القيمية التي تبنّتها الدولة وهي قيم المواطنة.

تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات التربوية الموجودة في المجتمع، حيث تعنى بتنشئة الأفراد (اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا) وتنميتهم معرفيا وهذا ما جعل الدولة في أي مجتمع تولي اهتمام خاص بالمدرسة. كما تحمل المدرسة رسالة ثلاثية الأبعاد ثقافية، اجتماعية واقتصادية فهي الوسيلة لبلوغ الترقية الاجتماعية والاقتصادية بكل ما تحتاجه الدولة من يد عاملة مؤهلة وتكويننا معرفيا.

من الناحية السياسية، تعتبر المجال الحيوي الذي من خلاله تمرر قيم ومعايير المواطنة التي تترجم في البرامج المدرسية الرسمية، وهي نفس القيم أو المنظومة القيمية التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية والتطور وضمان استمرارية والاستقرار في المجتمع.

تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الدولة، ضمن اطر نظامية ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة، ويتم ذلك بناء على معطيات الفكر العالمي، والتي يروج لها في ساحاتنا الفكرية من خلال إستراتيجية الدولة في إطار السياسة التعليمية المرسومة من طرف الدولة.

ربط المواطنة بالتربية، أي بعملية التنشئة المعرفية ما يجعلها موصولة بالمسارات الفاعلة في عملية البحث عن كفاءات توطّن وترسيخ قيم المواطنة في المجتمع.

ومنه نطرح التساؤل على النحو الآتي: هو كيف تقوم الدولة بتمرير قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية؟⁵ للإجابة على هذا التساؤل سنركز على 3 نقاط أساسية:

السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وأهم ما يميز هذه العلاقة هي المساواة أمام القانون.

كما تعرف المواطنة، بالعضوية الكاملة في الدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة وبما يتضمنه من حقوق، واجبات والحريات المدنية التي يكتسبها الفرد قانونيا من خلال العضوية في الدولة.

المواطنة هي مصدر الروابط الاجتماعية القائمة بين الفرد والدولة، فيمكن لكل فرد/مواطن ممارسة والتمتع وبكل حرية بحقوقه وعليه التزام بواجباته اتجاه الدولة.

وتنتج عن هذه العلاقة -المواطنة -، تعامل سلمي بين الأفراد ومؤسسات الدولة وتكمن أهمية المواطنة، في أنها تنظم المجتمع، حيث تسمح بالتعامل بطريقة سلمية إزاء الأفراد وتتنقص العنف فيه.

وتغرس الشعور بالانتماء لدى الأفراد، واندماجهم فيه لكي لا يحس بالاغتراب السياسي أو التهميش في المجتمع. وتدفع الأفراد بالانخراط في مؤسسات المجتمع المدني.

تعرف أيضا المواطنة، بالصفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه للوطن. تهدف المواطنة إلى تقوية الشعور بالانتماء للفرد، المواطن بالدولة التي ينتمي إليها أو يعيش في إطار إقليمها، وتحاول أن تخلق نوع من الثقة في مؤسسات الدولة، ويتحقق الولاء للفرد للدولة. وذلك بغرس قيم المواطنة في أفرادها.

قيم المواطنة:

تتمثل قيم المواطنة في مجموعة من المعايير الخاصة ببناء المواطن المشبع بثقافة مشاركاتية، ديمقراطية

مثلا: السياسة المنتهجة في الجزائر حاليا، في مجال التعليم، تهدف إلى بناء مواطن مشبع بقيم المواطنة والثقافة الديمقراطية، مشارك فعال في المجتمع على غرار السنوات السابقة خاصة مع أمرية أفريل 1976، الخاصة بالتعليم الأساسي، كانت تهدف الدولة إلى تكوين تقنيين، فرد مؤهل للالتحاق بالحياة المهنية، وذلك استجابة لحاجة الدولة إلى يد عاملة مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي -سياسة التنمية -.

تعريف المواطنة:

المواطنة هي من المفاهيم الحديثة التي صاحبت قيام الدولة القومية في أوروبا، أصلها قديم، ظهر عند اليونان، حيث اعتبرت أثينا المهد التاريخي للمواطنة وذلك في القرن الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث ارتبط مفهوم المواطنة، بمفهوم دولة المدينة. المواطنة أطلقت على مواطنين أثينا -الذكور، الأحرار - لتمييزهم عن الأجانب، العبيد والنساء. لكن مع عملية التحديث السياسي الذي ولد تدريجيا في المجتمعات الغربية، والتي فرضت المواطنة بوضوح بعد الثورة الفرنسية 1789، التي أحدثت قطيعة مع المفهوم الأثيني للمواطنة، وأكسبتها بعدا جديدا وفتحت لها الآفاق وسبل في تفعيل الحياة السياسية وقامت بتحويل الأفراد من رعايا إلى مواطنين، يتمتعون بحقوق فعلية.

تعددت تعاريف المواطنة، من خلال تعدد الزوايا المنظور إليها، لكن هناك تعريف جامع وشامل للمواطنة أنها تعرف بالعلاقة التي تقوم بين الفرد والدولة، التي تقوم بين الفرد والدولة، حيث يقدم الطرف الأول -الفرد -الولاء والانتماء للدولة، ويتولى الطرف الثاني -الدولة -الحقوق والأمن وحماية حقوق الأفراد على كل المستويات

3-البرامج المدرسية كآلية لتمرير قيم المواطنة:

تقوم المدرسة بوظيفة بيداغوجية وفي نفس الوقت

تقوم بوظيفتها السياسية الناقلة لـ L. Althusser⁽²⁾

للمنظومة القيمية السائدة، لأنها حسب تعبير ل. ألتوسير -تعد المدرسة جهاز من الأجهزة الإيديولوجية للدولة، وهذه القيم والثقافة المنقولة من خلال المدرسة تقدم كمشروعة، والتي تشكل مع مرور الوقت حسب بيار بورديو -التي تأخذ شكل قبولية تدريجية، وبتلقين التلميذ- Habitus⁽³⁾ استعدادات P. Bourdieu الفرد من خلال البرامج المدرسية -مواد التعليم كمادة التاريخ، الجغرافيا، التربية المدنية - يتعلم التلميذ قواعد أخلاقية عن طريق قراءة الواقع وهذا ما يسميه البريطانيون -المنهج الخفي - واستخدمه بورديو بمعنى -ثقافة المدرسة -بما تتطوي عليها من تفاعل مع ثقافة التلميذ.

تعتمد الدولة على أسلوب الإجماع، التي تنتهجها الدولة من أجل غرس قيم المواطنة، لخلق نوع من الارتباط القيمي، المنظومة القيمية المتماشية مع استراتيجيات الدولة وأفراد المجتمع الواحد، بهدف ضمان الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي. والابتعاد بالقدر الإمكان عن وسائل الإكراه المادي.

وتعتبر المدرسة أحسن طريقة لنقل قيم المواطنة للمجتمع، لأنها تمس كل شرائح المجتمع الواحد، خاصة مع إجبارية ومجانية التعليم للجميع، وتتعامل مع الفرد منذ سنواته الأولى، فيتشكل ما يسمى -بالذات السياسية -وتعمل المدرسة باستمرارية وظيفتها على المدى البعيد من خلال البرامج المدرسية.

فما هو البرنامج المدرسي؟

تحرير وثيقة برنامج مدرسي يأخذ أهمية خاصة في جميع الدول، الغربية والعربية على حد سواء تعتبر

يساهم بطريقة فعالة في بناء مجتمعه، أو المجتمع الذي يقيم فيه لكي يمكنه الاندماج والتكيف معه.

1-قيمة المساواة:

تعد المساواة معيارا أساسيا، تتيح للفرد التمتع بنفس لحقوق والقيام بالواجبات، أي يجب أن يتمتع أفراد الدولة الواحدة بحقوق وواجبات متساوية أمام القانون المساواة في حق التعليم، الحق التقاضي، المعاملة المتساوية أمام القانون.

ومضمون المواطنة السعي إلى المساواة والمطالبة بالعدل للجميع من يحمل الجنسية الدولة من أجل الاندماج الوطني وبناء الدولة، باعتبارها مؤسسة مستقلة عن الحاكم.

2-قيمة المشاركة:

تعني القدرة على المشاركة في كل مجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، يكون المشاركة الحقيقية للأفراد المجتمع في المشاركة في صنع القرار في المجتمعات الديمقراطية من خلال الانتخابات، والمشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية التفاعل في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية الاقتصادية.

تعد المشاركة جزءا لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية وقدرتها على تعزيز الوحدة الوطنية في اندماج فئات المجتمع كافة، تحت إطار واحد بغض النظر عن الانتماءات المختلفة.

3 -قيم اجتماعية، كقيمة التسامح، واحترام الآخر في المعاملة، إلى جانب قيم التحضر والتمدن. وتقبل الآخر والعيش معه.

4 - قيم الديمقراطية: بالمفهوم الاجتماعي والسياسي، وأهم مبادئها، الحرية، المساواة، المسؤولية، المشاركة، الحقوق والواجبات.

والمحتويات المنظمة بكيفية مقطعية والوسائل التعليمية، نشاطات التعلم وأساليب التقييم لقياس مدى بلوغ الأهداف⁽⁴⁾.

البرنامج المدرسي، وثيقة بيداغوجية رسمية إجبارية تقدم مجموعاً مهيكلًا من الأهداف والمفاهيم للتعلم، أو النشاطات المتعلقة بالتعليم وهي صالحة لفترة زمنية محددة، أي قابلة للتعديل أو التغيير حسب مستجدات التي تحدث في المجتمع أو في العالم المحيط.

مثلاً: تغيير في طبيعة النظام السياسي وتبني الجزائر للنهج الديمقراطي، المسجد في دستور فيفري 1989، اقتضي معه تكوين نموذج مواطن جزائري مشبع بقيم الديمقراطية تم إدراج موضوع الديمقراطية، الانتخابات، التعددية الحزبية في البرنامج المدرسي لمادة التربية المدنية.

يتم إعداد برنامج مدرسي، بإتباع نفس الخطوات والمراحل في جميع الدول، وذلك اعتماداً على مقارنة عالمية، منهجية التي تمثل القاعدة بالنسبة لدول العالم⁽⁵⁾.

لكن الاختلاف يكمن في الجهة التي تعد البرامج المدرسية، هناك دول تحتكر عملية إعداد البرامج في مؤسسات العامة ومراكز البحث في التربية كالجزائر التي تحتكر العملية، والتنظير مركزي لا يخرج عن نطاق لجان تقنية وفنية على مستوى الوزارة التربية الوطنية، التي ورثتها عن الإدارة الفرنسية.

لا يمكن تصور استراتيجية ناجحة دون وضع أهداف واضحة وشاملة، التي تعتمد على العقلانية في اختيار الوسائل التي تضمن مدى فعاليتها لتحقيق الأهداف.

تأخذ الاستراتيجية مساراً بإتباع منهج علمي من خلال تحليل الحاجات والعوامل المحيطة بالمجتمع، بعد تحديد الأهداف، وتصميم برنامج وتوضيح الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف من خلال المراحل التالية:

عملية إعداد البرامج المدرسية جزء من أهداف السياسات العامة للدولة، لذلك يجب أن تتماشى البرامج التعليمية مع حاجات النظام السياسي القائم، فمضمونها ما هو في الواقع إلا انعكاس للسياسة العامة التي تتبعها الدولة بهدف تحقيق أهدافها.

إعداد برنامج مدرسي، ليست بعملية بيداغوجية تربوية محضة، فهي مسألة سياسية تربوية في أن واحد. لذلك تولى الدول عامة أهمية خاصة في إعداد البرامج التربوية، لما لها دور أساسي في ضمان وحدة المجتمع واستقراره، حيث يقوم النظام التعليمي بالحفظ على القيم، المعايير والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، كما يقوم بوظيفة التغيير ومواكبة المستجدات التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... وحتى الثقافية الجارية في المجتمع.

حتى منتصف القرن العشرين كان مصطلح منهاج عند الانجلوساكسون، المنهاج الدراسي لنظام تعليمي لمؤسسة مدرسية أو لمستوى أو تخصص استعمل كمفهوم مركزي في التعليم بهذه البلدان واهتموا بمجال البحث فيه.

بينما في الدول الفرنكفونية، كان مصطلح برنامج مدرسي هو المتداول في الساحة التربوية وهو عبارة عن لائحة المواد المراد تدريسها تصاحبها تعليمات منهجية عند الاقتضاء، وإشارات حول الطرق والمقاربات التي يرى واضعوها أنها الأنجع للتدريس.

في القاموس الفرنسي لاروس، "يعرف البرنامج المدرسي بأنه جملة من المواد والمسائل التي يمكن أن يسأل عنها المترشحون لامتحان أو مسابقة أو التي يتعين تعلمها في قسم معين." أما "م. نادو"، البرنامج المدرسي هو مجموع منظم من الأغراض والأهداف الخاصة

2- تحليل حاجات المجتمع -الحاجات التعليمية:-

يبنى كل برنامج مدرسي على عملية جوهرية يتحتم القيام بها، تحليل حاجات الجمهور المستهدف، أي الذي اعد البرنامج من اجله، وذلك قصد التوصل إلى تحديد الهداف العامة والخاصة للبرنامج بحيث تكون متوافقة مع الغايات التربوية المسطرة من طرف الدولة.

وان يكون المحتوى قريب من الواقع المعيش للتلميذ لضمان إدماج المدرسة في المجتمع.

1. دوركايم⁽⁶⁾، يؤكد على إبراز فكرة عدم وجود نمط تعليمي وحيد ونموذجي لكل الناس، حيث اعتبر أن اختلاف الحاجات من مجتمع إلى آخر تلعب دور في تشكيل محتوى البرامج المدرسية. إضافة إلى أن الحاجات تتغير، لذلك الظاهرة التعليمية تتصف بالحركية.

تعرف الحاجة للتعليم، " أنها النقائص أو الفوارق الموجودة بين ما هو كائن وما هو مستحب والتي يمكن تداركها بتكوين ملائم".

أما ميشال بلود، يعرف " الحاجة هي الفارق بين حالة ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ويمكن سد هذا الفارق بوضع برامج تكوينية"⁽⁷⁾.

3-تشخيص الموارد:

في إطار الاستراتيجية يتم توضيح الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف، وهو إعداد البرنامج المدرسي الذي يندرج في إطار سياق اقتصادي، ولانجازه من الضروري استثمار موارد مالية ميزانية المخصصة، استهلاك الوقت، إيجاد موارد بشرية من أساتذة، مفتشين، مستشارين تربويين، أخصائيين تقنيين... أما الموارد المادية فهي الل، وازم

1 -تحديد الأهداف والقيم التي تريد غرسها وتصميم برنامج

2 -تحليل الحاجات والوضع العام واحتياجات المستقبلية للمجتمع

3 -تعبئة الموارد المالية، البشرية والمادية المتوفرة حاضرا ومستقبلا

4 -التقويم والمراجعة

5 -النتائج تحقيق الأهداف والاستغلال الموارد أو نضع استراتيجيات للتغيير.

1-تحديد الأهداف والقيم التي تريد غرسها وتصميم برنامج:

مرحلة صياغة الأهداف البيداغوجية، التي تجعل العملية التربوية أكثر فعالية وموضوعية لأنها تمكن من تشخيص ما ينبغي اكتسابه بعد نهاية التكوين، فتوفر الأهداف مقاييس للتقييم، فان لم تكن الأهداف مضبوطة جيدا، لا يمكن الحصول على تقييم صحيح.

فغاية النظام التربوي على المستوى السياسي يتمشى مع توجهات العامة للدولة وهو موجه للمجتمع يحتوي على قيم ومعايير، وثقافة لصياغة البيانات العامة.

والأهداف العامة للنظام التعليمي، تكون معرفة لدى البيداغوجيين، سيكولوجيين، و واضعو البرامج ويجب أن يحترم ثلاثة مبادئ للنمو، وهي الميدان المعرفي، الوجداني، الحركي.

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة في أي مجتمع، وهذه الأخيرة هي التي تحدد فيها إطارها الأهداف التربوية ودراسة واعية للوضع -الحاجات التعليمية -.

ويقوم بهذا التقييم الخلالي فريق مكون من خبراء من الميدان التعليمي، ووظيفة هذا التقييم هي المراقبة الداخلية بهدف تصحيح البرنامج.

ثالثاً: التقييم البعدي:

التقييم بعد تطبيق البرنامج -تجريبه في إحدى المؤسسات التعليمية، لكن قبل تعميمه، ويسمى هنا بالبرنامج المحقق، وهنا يتم الحكم على نجاعة البرنامج وفعالته قصد تعميمه وإتباعه أو تعديله أو إلغائه نهائياً.

ويعتمد في التقييم البعدي على كل من الملاحظة، التحليل النسقي، البيئة، المخرجات أي نتائج المردود المدرسي ومفعول البرنامج، هل حقق أهداف المحددة مسبقاً في إطار استيرراتيجية الدولة المتبناة، ليتم تحرير التقرير النهائي من طرف فريق من الخبراء ومؤسسات التقييم، كمعاهد البحث في التربية -من يقيم ليس من يعد البرنامج -.

بعد كتابة التقرير النهائي حول البرنامج يقدم التقرير كاملاً إلى الوزارة المكلفة بالتربية والتعليم، أين سيتم اتخاذ القرار بناءً على نتائج التقييم و التوصيات بالنسبة لصانعي القرار، والتي تكون بمثابة مؤشرات تسمح لهم باتخاذ القرار الصحيح على مستوى الوزارة.

هنا هل يعكس البرنامج المدرسي أهداف الدولة المتبناة في مجال التعليم، وتبني منظومة قيمية التي تتماشى مع حاجات النظام السياسي القائم، ثم يقدم في إطار برنامج الحكومة، أمام البرلمان ليتم المصادقة عليه، سواء بالإجماع على تطبيقه، تعديله، أو إلغائه.

الهدف النهائي من التقييم، هو فحص درجة التطابق بين حاجات المجتمع والمعلومات ومحتوى المقاييس الملائمة للأهداف المسطرة في إطار السياسة العامة للدولة.

البيداغوجية، التجهيزات، الضغوط التي قد تكون مادية، بشرية، مكانية، زمنية

4-التقييم، التقويم:

بعد تحديد الأهداف والحاجات المجتمع والموارد المتاحة، وإعداد محتوى البرنامج المدرسي، تنتقل إلى مرحلة أساسية وهي تقييم، لكي يتسم البرنامج المدرسي بنوع من الموضوعية العلمية، وهل يعكس قيم النظام السياسي القائم، ويتماشى مع السياسة العامة للدولة⁵.

وعملية التقييم البرامج المدرسية، تأخذ محطات أساسية والمتمثلة في أولاً، التقييم القبلي ثانياً، التقييم الخلالي أو الملازم، ثالثاً، التقييم البعدي.

أولاً: التقييم القبلي:

أي التقييم قبل تطبيق البرنامج، فهو تقييم يسمح بتعديل بعض النقاط في البرنامج قبل دخوله حيز التطبيق. ويسمى البرنامج في هذه المرحلة بالبرنامج الأولي، ويتم التقييم اعتماداً على تحليل السياق أي البيئة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، حتى الجغرافية التي ينشأ فيها البرنامج.

وتحليل المدخلات المتمثلة في كل من الموارد البشرية والمادية التي تستثمر لإقامة البرنامج ويقوم بهذا التقييم القبلي خبراء، ولهذا التقييم وظيفة تنبئية.

ثانياً: التقييم الخلالي:

التقييم أثناء تطبيق البرنامج، مرحلة تجريبه - ووظيفته تتمثل في جعل البرنامج يسير وفق ما يجب أن يكون عليه، ويسمى في هذه المرحلة برنامج حيز التطبيق، ويتم تقييمه اعتماداً على ملاحظة نسق البرنامج، مجريات سيره أي سلسلة العمليات، الإجراءات التي تؤدي إلى بلوغ الأهداف السياسية.

دورات تدريبية، تكوينية خاصة بالمواطنة لتحسين أوضاع المجتمع.

وفي دراسة مقارنة قام بها حسن رمعون⁽¹⁰⁾، حول تعليم المواطنة في كل من الجزائر، تونس والمغرب من خلال البرامج المدرسية، واختار برنامج كتاب التربية المدنية -الجزائر، تونس -وبرنامج التربية والمواطنة - في المغرب -.

أين يبين فيه الدولة بتمرير قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية، خلال الأطوار الثلاثة، حيث أن إدراج مقياس التربية المدنية أو تربية المواطنة هي الخطوة الأولى التي يتعلم ويتدرب فيه التلميذ -من 6 سنوات إلى 15 سنة - الذي هو مواطن الغد ممارسة المواطنة، أو ما يسميه البريطانيون "Civic training" بإدراج مواضيع ومحاور مثلاً: الحقوق والواجبات، الديمقراطية ومقتضياتها كالحوار، التسامح، والمسؤولية، الدولة مؤسساتها، الإدارة، المرافق العمومية، الحياة الجماعية والتضامن -قيم اجتماعية -، التمثيل والهوية، البيئة، الأمن والسلام في العالم.

إدراج هذه المواضيع التي تحمل قيم المواطنة في البرامج المدرسية، حتمية واستجابة لحاجات المجتمع والمتطلبات الدولية والاتفاقيات الدولية المتبناة، والمفروضة احترامها من قبل وكالات هيئة الأمم المتحدة.

استراتيجية الدولة في تبني قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية، قصد إعداد أفراد مشبعين بقيم المواطنة والتحضر وسلوكات مدنية، التسامح والاحترام ولضمان تكوين الذات السياسية وتوجهات الأفراد بالتعامل السلمي والايجابي مع مؤسسات الدولة، وحب الوطن التي تتبلور منذ السنوات الأولى لدى الفرد، وبعاد إنتاجها في المجتمع بهدف تحقيق الاستقرار.

عملية تنصيب برنامج مدرسي هي عملية سياسية، لأن القرار المصادقة على البرنامج المدرسي هو قرار سياسي بالدرجة الأولى، رغم أنه خلال مراحل إعدادة وتقييمه تراعى الجوانب البيداغوجية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الجغرافية، جوانب العملية التربوية. لذلك عملية الإعداد حكر للدولة.

نجد م. د. قرو، في كتابه⁽⁸⁾ الذي يتحدث فيه عن المدرسة كواقع سياسي، لا يقصد المدرسة العمومية فقط، دون المدارس الخاصة، العليم الخاص خاضع لنفس معايير المحددة للتعليم العام مع التمتع بالاستقلالية النسبية في منهجية التدريس، وفي الأدوات البيداغوجية المستعملة -الوسائل الديداكتيكية -.

إذا أردنا أن نقارن سياسة احتكار البرامج المدرسية بين بعض الدول، كبريطانيا، مثلاً أين نجد أن الصلاحيات الموسعة لرؤساء المؤسسات التعليمية تسمح لهم بحد من التوحيد التي تضعه هيئة ممولة من طرف الدولة.⁹ الفرنسية، صرح في مقال جون بيار رافاراه، بما يلي: "... بعد monde في جريدة⁹ تحقيق الاتحاد الأوروبي في إطار التجمعات الإقليمية وتكوين أفراد لمواجهة العولمة والقوى السائدة في العالم لا يجب خلق هوة بين الدولة -الجمهورية - والمدرسة."⁽⁹⁾

وحتى بالنسب للدول المغاربية، منها الجزائر، تبقى الدولة محتكرة لإنتاج البرامج المدرسية بهدف تمرير قيم النظام السياسي القائم والمتماشية مع حاجات المجتمع لضمان الوحدة والاستقرار.

وفي انجلترا التي تتبنى مشروع التربية المواطنة للنشء، حيث تقدم برامج متخصصة للتربية المواطنة، وكذلك في كندا وأمريكا أين التي تهتم ببرامج التربية للمواطنة للمهاجرين الجدد وتعريفهم بحقوق المواطنة وواجباتهم من خلال

المراجع:

- Remaoun Hassan, Le Message de la citoyenneté travers l'école. CRASC. 2012.

1 -باللغة العربية:

-Schnapper Dominique, Qu'est ce que la citoyenneté ? Paris, 2000.

-Seguin Roger, L'élaboration & mise en œuvre des Programmes scolaire –guide méthodologique., UNESCO.

حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة. بغداد: دار الحكمة، 2013.

-حسين حسن موسى، مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع. القاهرة، 2012. 2
-كردي علي محمد ابراهيم، "المفهوم العسكري للاستراتيجية والتطور التاريخي"، الاستراتيجية. العدد 84، 30 نوفمبر 2011.

-شريف ياسين، التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة 2003 -2008 -دراسة حالة المدرسة العلمية الجديدة الخاصة -الجزائر، 2014.
-طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية - اتجاهات عالمية وعربية -، ط1، القاهرة، 2012.

2 -باللغة الأجنبية:

-Fitouri Chadly, Biculturalisme, Bilinguisme & Education. Paris, 1983.

-GRAU Marie Danielle, L'école Réalité Politique. Paris.

-Lahay Louis, Le Rôle de l'éducation dans le Développement.

-Nadeau André Mare, L'Evaluation des Programmes Scolaires-Théorie & Pratique. I. N. R. E. , 1998.

- PLOUDRE Michel, Formation a une Méthodologie d'évaluation et d'élaboration de Programme. Montreal, 2012.

الهوامش:

⁽¹⁾ علي محمد ابراهيم الكردي، المفهوم العسكري للإستراتيجية والتطور التاريخي، الإستراتيجية. العدد 30، نوفمبر 2011.

⁽²⁾ Louis Althusser, " Idéologie & Appareil Idéologique D'État", L a Pensée, N°151, juin 1970, p3-p37.

⁽³⁾ Pierre Bourdieu & J. C. Passeron, La Reproduction. Paris, 1970, P. 233.

⁽⁴⁾ André Mare Nadeau, L'Evaluation des Programmes Scolaires-Théorie & Pratique. I. N. R. E., 1998.

⁽⁵⁾ Roger Seguin, L'élaboration & mise en œuvre des Programmes scolaire –guide méthodologique., UNESCO.

-مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر. ص 86. ⁽⁶⁾

⁽⁷⁾ Michel Ploudre, Formation a une Méthodologie d'évaluation et d'élaboration de Programme. Montreal, 2012.

⁽⁸⁾ Marie Danielle Grau, L'école Réalité Politique, p25

⁽⁹⁾ Jean Pierre Raffarin, Le Monde. 2002.

⁽¹⁰⁾ Hassan Remaoun, Le Message de la citoyenneté travers l'école. CRASC. 2012, P. 229-p. 260.